المحاضرة الرابعة:السياسة الإستعمارية الفرنسية في تونس(1881 –1939)

تمثلت الحماية الفرنسية على تونس في شكل نظام استعماري فرضته فرنسا وتجسد في السياسة الإستعمارية المتبعة في مجالات مختلفة وبوسائل واساليب وتنظيمات شملت مجالات متعددة أبرزها :

أولا– نظام الحكم:

أ–الإدارة المركزية:طرأت على الإدارة المركزية التونسية في عهد الحماية تغيرات مع الإبقاء على النظام التونسي السابق ومن عناصرها:

–الباي:يحتفظ الباي بجميع سلطاته الخارجية، كرئيس دولة له شاراته وبلاطه ومراسمه وحرسه،وسرعان ما تراجعت سلطته وتقلصت مهامه أمام منصب المقيم العام فلم يبق له سوى المظاهر العامة للسيادة مثل:الحصانة وضرب السكة والأوسمة والألقاب العسكرية وتوزيع الرتب[1]، وبعد معاهدة المرسى اقتصر دوره على توقيع الأوامر والقوانين فأصبح مجرد صورة لتبرير الحماية أمام الرأي العام الفرنسي والتونسي والعالمي.

–الوزراء: كان هناك وزيران في بداية الحماية هما الوزير الأكبر ووزير القلم والإستشارة.

–**الوزير الأكبر**: استحدثت الوظيفة بصدور " عهد الأمان المؤرخ في 25 جويلية 1860، والوزير الأكبر [2]يسير جميع شؤون البلاد بمساعدة : –المستشار " – وتتبع له وزارة الخارجية والحربية، وبعد الحماية تراجعت صلاحياته وأصبحت سلطته شكلية[3].

– **وزير القلم والإستشارة:**استحدثت هذه الوزارة في عهد علي باي (1882–1902)، كانت له مهام عديدة تحت سلطة الوزير الأول كالمالية وينوب عن الوزير الأول أثناء غيابه،وقد تولى هذه الوزارة محمد العزيز بوعتور سنة 1887، وخلفه بعدها محمد الجلولي سنة 1907.

– **مجلس الوزراء:**سيطر عليه الفرنسيون وعرف شبه إقصاء للتونسيين، وبعد الحرب العالمية الثانية عرف مشاركة تونسية وتمّ استحداث وزارات جديدة منها:وزراة العدل ووزارة الأوقاف ووزارة الشؤون الإجتماعية وزارة التجارة والصناعة ووزارة الصحة ووزارة الشغل والحيطة الإجتماعية ووزارة الزراعة، وزارة المالية،وخطة الكاتب العام للحكومة للتنسيق بين مختلف الإدارات وحفظ وثائق الدولة.وموظفون فرنسيون يلقبون بالمندوبين أو المستشارين يقومون بمراقبة سير مختلف المصالح [4].

–**هياكل إدارية جديدة:** وهي مصالح شبه وزارية عين على رأسها موظفون فرنسيون هي: –إدارة المالية – إدارة الأشغال العامة –إدارة التعليم العمومي – إدارة التجارة والديوان التونسي للبريد والهاتف وإدارة الفلاحة.

2– الأجهزة المركزية للحماية :

---

[1] . وكان منصبه وراثيا حسب السن من أفراد العائلة الحسينية ينظر: خليفة الشاطر وآخرون،المرجع السابق،ص 37.

[2] .أول من تولى هذه الوظيفة الوزير مصطفى خزندار، أنظر: القصاب، المرجع السابق،ص 371.

[3] .نفسه، ص ص 372–374.

[4] .نفسه ،ص 375.

– **المقيم العام:** ممثل الحكومة الفرنسية لدى الباي،قام الإستعمار الفرنسي بتعيين المقيم العام وجهاز إداري لتسيير الحكم وفق أمر 09 جوان 1881 يشرف المقيم العام الفرنسي على جميع الشؤون الداخلية للحكومة التونسية،وتم تعيين تيودور روسطان كمقيم عام فرنسي بتونس بموجب اتفاقية المرسى في:8 جوان 1883 وتمكينه من وضع الإدارة التونسية تحت نظر الوزير المقيم، وفوض الباي محمد الصادق للمقيم العام [1]حق التصرف في موارد الدولة وإعادة بناء النظم الإدارية التونسية،كما تزايدت صلاحياته بموجب قانون 10نوفمبر 1884 حيث أصبح له حق التصرف بقبول أو رفض جميع القوانين والأوامر التي يصدرها الباي،إضافة إلى السلطة التنفيذية منها: رئاسة مجلس الوزراء ورؤساء المصالح وإصدار أوامر الباي وتنفيذها،إضافة إلى حق تنصيب الباي باسم فرنسا وخلعه عند الإقتضاء،وله صلاحيات مطلقة في جميع الميادين[2].

– **الكتابة العامة التونسية:** جهاز رقابة على الأعمال الإدراية التونسية يشرف عليه كاتب عام بمقتضى الأمر المؤرخ في 4 فيفري 1883،حيث يترأس أعوان الادارة المركزية ويراقب ويؤشر على مراسلات الوزير الأكبر وعرض القوانين وحفظ وثائق الدولة، عرض وإصدار القوانين والإجراءات، وتمّ تقسيم الكتابة العامة سنة 1910 إلى إدارتين: –أمانة الشؤون الادارية، والأمانة العامة للعدل. ألغيت الكتابة العامة في 14 جويلية 1922 وأعيدت سنة 30 أكتوبر 1933 [3].

– **الإدارة العامة للداخلية:** تمّ استحداثها في 26 أفريل 1921 تهتم بشؤون الأمن والبلديات وتتولى مراقبة المصالح التابعة للكتابة العامة، كما تشمل:– إدارة الأعمال والأوقاف والأمن والسجون والصحة والشؤون الإجتماعية .– **الوزير المفوض:** يعوّض المقيم العام في حال غيابه، ويراقب مصالح الأيّالة والإقامة العامة،وخطة نائب رئيس مجلس وزراء الحكومة التونسية ،ومنح له حق تسيير الكتابة العامة في 1933، وتمّ إلغاء هذا المنصب في 23 جوان 1943 ثم أرجع سنة 1946[4].

ب– الإدارة المحلية: أبقت السلطات الفرنسية على الصعيد الجهوي ماكان موجودا واستحدثت ما يعرف بالمراقبات المدنية ومن خصوصيات الإدارة المحلية:

–**النظام القيادي:** يشرف عليه عمال النواحي التونسيون–يدير القياد الشؤون المحلية للأيالة، فالقايد هو ممثل الباي في الجهة التي يديرها يعمل على استتباب الأمن ويجمع الضرائب كما كانت له صلاحيات عدلية، وفي فترة الحماية سمح المقيم العام للباي بعض الصلاحيات منها تعيين القائد والخليفة، ويتم اختياره عادة من بين العائلات التركية

---

[1] .تولى هذه المهمة من 1882 – 1955 ، 22 مقيما وكانت مدة توليهم تتراوح بين سنة وتسع سنوات،وقد نصت معاهدة باردو في البند الخامس على أنّ الدولة الفرنسية يمثلها لدى الباي مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام المعاهدة، ويعتبر همزة وصل بين الدولة الفرنسية والسلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين، للتفاصيل أنظر: المحجوبي، انتصاب الحماية،ص78 ؛يونس درمونة، تونس بين الإتجاهات المصدر السابق ، ص 154؛خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ج3،ص37.

[2] . القصاب،المرجع السابق ،ص 382.

[3] . يونس درمونة، تونس بين الحماية والإحتلال، ص 32؛ القصاب،المرجع السابق،ص386.

[4] .المرجع نفسه،ص 393.

العريقة أو من بين زعماء القبائل، وكانت هذه الوظيفة في الغالب وراثية وللقائد رئاسة مجلس القائدية، وهو مكون من مندوبي المشيخات وسلطاته إدارية ومالية وقضائية،وحسب التقديرات فقد بلغ عدد القياد سنة 1883 – 73 قايدا يقيم 12 منهم بتونس العاصمة ويقيم الآخرون في جهاتهم[1].

–المراقبة المدنية: قامت فرنسا بإحداث مراقبات مدنية في شهر أكتوبر سنة 1884 إثر إلغاء اللجنة المالية العالمية،وبلغ عددها عشرون مراقبة مدنية بما يعادل واحدة لكل قيادتين،يتولى رئاستها مراقب مدني [2]يقوم بإصدار الأوامر للقياد[3] والإطلاع على مراسلاتهم وتسييرهم للأهالي والمحافظة على الأمن والفصل في القضايا البسيطة والجنائية وجباية الضرائب، ويساعده في أعماله النواب و"المشائخ"، ويتبع مباشرة للمقيم العام،وقد اشتهر المراقبون المدنيون بجبروتهم وطغيانهم حتى لقبوا " بقياصرة الآفاق "[4]خاصة وأنهم انحرفوا عن المهام الأساسية التي أنيطت لهم وأصبحوا يتدخلون بشكل مباشر في الشؤون الإدارة المحلية متجاوزين الأطر والقوانين المكفولة لهم.

–منطقة الجنوب التونسي: تمثل ثلث القطر التونسي أصبحت منطقة عسكرية ابتداءا من سنة 1896 باعتبارها منطلقا لحركات تمردية واسعة ضد الجيش الفرنسي،ويدير شؤون المنطقة ضباط في الجيش الفرنسي خاضعون لإدارة الشؤون الأهلية التابعة للمقيم العام، وتميّز الحكم العسكري بالجبروت وظلم السكان [5].

3–**القضاء** :قامت الحكومة الفرنسية في 27 مارس 1883 بإصلاح القضاء بتونس عن طريق إنشاء محاكم فرنسية بدل المحاكم القنصلية، وتم إنشاء محكمة ابتدائية فرنسية وعشر محاكم صلح بتونس وفق قانون 18 أفريل 1883 للفصل في نوازل المتنازعين الأوروبيين وتشمل اختصاصاتها الأحوال الشخصية والمواد المدنية والتجارية والجزائية،كما تم توسيع اختصاص المحاكم الفرنسية للفصل في النزاعات بين الرعايا الأهالي والأوربيين والنظر في المسائل السياسية وما تعلق برواد الكفاح الوطني ومناضليه، وتطور النظام القضائي باقتحام التونسيين لهذا الميدان فأصبحت هناك خمسة أصناف من المؤسسات العدلية أولها فرنسي وثانيهما مشترك وتمثله المحكمة العقارية أما الباقي فيشتمل على المحاكم الإسلامية الشرعية والمحاكم النظامية التونسية ومحاكم الأحبار[6].

---

[1] السروجي، العلاقات الفرنسية التونسية،ص 171؛ المحجوبي، انتصاب الحماية، ص15.

[2] .المراقب المدني مسؤول جهوي تم استحداثه بمقتضى أمر من رئيس الجمهورية الفرنسية المؤرخ في 1884/10/04، وأسندت رتبة قنصل مساعد لكل من المراقبين ،وتختلف الروايات حول عدد المراقبين فالمحجوبي ذكربأن عدد المراقبين المدنيين بلغ 64 مراقب مدني،وفي رواية أخرى يذكر بأن عدد المراقبات المدنية سنة 1887 بلغ أربعة عشر مراقبة مدنية،للتفاصيل أنظر: المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية، ص 111.

MAHJOUBI(A) , L'Etablisment du protectorat Français en Tunisie, , Publication de L'Univercité de Tunis ,1977.p271-277.

[3].جمع قايد وهو مسؤول مدني له مهام إدارية وقضائية ومالية، يخضع لسلطة المراقب المدني، ويسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالحياة الإقتصادية والإجتماعية كما يهتم بحفظ الأمن، للتفاصيل أنظر: MAHJOUBI ,op-cit ,p23.

[4] . الحبيب ثامر، هذه تونس، ص 66.

[5] . نور الدين الدقي، المغرب العربي والإستعمار الفرنسي، ص ص 20 –21.

[6] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 41.

ثانيا– السياسة الإقتصادية:

– الزراعة:قام الإستعمار الفرنسي منذ انتصاب الحماية على انتزاع الأراضي من السكان في الفترة الممتدة من (1881–1920)[1]،وفق قوانين أبرزها القانون العقاري الصادر في 01 جويلية 1885،الذي ارتكز على توسيع الرقعة الإستعمارية الفلاحية بالأيّالة، وتمكين المتملكين من عقود ملكية ثابتة وواضحة، واقتناء أملاك الأحباس، وفي هذا الجانب تشكلت مجموعات مالية فرنسية لشراء الأراضي بالأيالة منها: الشركة العقارية التونسية"الشركة الفرنسية الإفريقية (48000هكتار)،وشركة فسطاط قفصة (28000هكتار)،وحوالي 3000 معمر أجنبي يستغلون 800 هكتار التي بلغت الممتلكات الفرنسية حسب الإحصائيات حوالي 332 ضيعة فرنسية بمساحة تقدر بـ 263 الف هكتار سنة 1885[2].

–اعتماد أسلوب المضاربة (البيع بالمزاد العلني)حيث أنّ المالكين الفرنسيين يكلفون وكلاء إيطاليين أو مغارسين تونسيين بالجهة المستغلّة باستغلال أراضيهم أو إسنادها إلى يد عاملة إيطالية ماهرة في الكروم وغيرها، إضافة إلى الإستفادة من اليد العاملة من الأهالي واستغلالها وفق نظام الخماسة، تماشيا مع الواقع وسعيا لتأمين الحدّ الأدنى من اليد العاملة للمعمرين، وحفاظا على أمن مواطنيها المستقرين بالأرياف الداخلية، مما جعل السلطة الإستعمارية تقوم بتدعيم المراقبة الفعلية للمتنقلين بإصدار منشور 11 جوان 1901 الذي يوجب على كل مجموعة تريد الإنتقال من جهة إلى أخرى للحصول على ترخيص ضروري من الوزير الأكبر[3]،– تحويل الأراضي الإشتراكية إلى أراضي العروش والقبائل والمسخرة لرعي المواشي إلى أراض دولية وفق الأمر المؤرخ في 15 جانفي 1896،باستثناء بعض الأراضي الإشتراكية التي اعترفت فرنسا بتبعيتها لبعض القبائل وفق أمر 14 جانفي 1901 [4].

–التوسيع من نطاق زراعة الكروم الإيطالية من طرف المزارعين الإيطاليين،وزارعة الزيّاتين الصفاقسية من طرف بول بورد والمراقب المدني بصفاقس جيروم فيدال ما بين (1890– 1900)،واعتماد الإستعمار على تقنيات متطورة في الزراعة من حيث انتقاء البذور واستعمال الآلات الميكانيكية والمكننة مما ساهم في تطور الإنتاج في المحاصيل

---

[1] .وفق قانون جديد عرف بالقانون العقاري يسمح للمعمرين بشراء الأراضي من كبار الملاكين التونسيين بأثمان بخسة وكذا اقتناء أراضي الحبس وفق " عقد الإنزال " الذي هو كراء طويل الأمد وله صبغة الأبدية، ونشأ هذا النوع من العقود بعد إهمال الأرض الوقفية وضعف إنتاجها، فوقع انزالها لمن طلبها لمدة طويلة بأجر زهيد، وهذا النوع من العقود وقع فيه تساهل كبير حيث قام الإحتلال بضبطه وفق ملكية عقارية يثقلها إيراد ثابت، يدفعه المتسوغ لصاحب الحبس الأصلي مادام يباشر خدمة الأرض بصورة فعلية، وأصدر الباي قرارين في هذا الشأن في 18 أوت و21 أكتوبر 1885 يضبطان كيفية تنظيم الإنزال في الأراضي المحبسة، ويشترطان أن يكون الإنزال بواسطة المزاد العلني، أنظر: المحجوبي، انتصاب الحماية،ص 132؛ وعن مفهوم عقد الإنزال ينظر : شيباني بنبلغيث، الأوقاف مصدرلكتابة تاريخ القرى والأرياف، ضمن كتاب أبحاث في تاريخ تونس الحديث والمعاصر،مكتبة علاء الدين،صفاقس، تونس، 2008،ص 198.

[2] .القصاب، المرجع السابق،ص56؛ يذهب إلى أن الممتلكات حسب الإحصائيات بلغت 176.429 هكتار تمثل ماقيمته : 10.892.000 فرنك ، المحجوبي،انتصاب الحماية،ص 135.

[3] . الكراي القسنطيني، العمال الفلاحون الموسميون بشمال تونس خلال النصف الاول من القرن العشرين ، ضمن كتاب المغيبون في تاريخ تونس الإجتماعي ،المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص496.

[4] .القصاب، المرجع السابق،ص 77–78.

الزراعية وخاصة زراعة الحبوب والكروم التي تطورت مساحتها من 11000 هكتار في بداية الإحتلال إلى 23400 هكتار سنة 1920[1].

– الصناعة: تركز نشاطها على أساس الإستثمارات الفرنسية ومنها:

– **الصناعة الإستخراجية:** منذ دخول فرنسا لتونس قامت بعملية البحث عن المعادن، حيث قامت باستصدار مرسوم سنة 1893 يرخص للباحثين عن الثروة المعدنية بالتنقيب، وأنشأت حكومة الحماية مصلحة المناجم واستثمرت حوالي نصف مليار فرنك في البحث عن الفوسفات[2]، وسيطرت الشركات الفرنسية على رأسها شركة الفسطاط التي قامت باستغلاله وتصديره سنة 1899، وقد بلغ إنتاجه سنة 1930 ما يعادل 3.5 مليون طن، وشكلت هذه الصناعة أكثر الأصناف الإستعمارية انتظاما وأوفرها ربحا، وتحويل الأرباح إلى فرنسا، دون استفادة السكان أو تطوير الصناعة المحلية.

–**الصناعة التحويلية:**لم تعرف نشاطا إلا بعد الحربين العالميتين وتركزت في البداية على يد مؤسسات متوسطة وصغيرة، ثم تطورت وشملت صناعة الإسمنت والصناعة الميكانيكية الخفيفة،وصناعة التعدين،وسبك الحديد والزنك والرصاص؛ كما اهتمت بالصناعة المتصلة بالزراعة مثل استخراج زيت الزيتون وصناعة الصابون والنبيذ وحفظ الخضر والفواكه والعطور والصبوغ، وأنشأوا مصانع لهذه الصناعات واستخدموا فيها آلات حديثة ونظموا العمل فيها [3].

–الصناعة التقليدية: عرفت تراجعا أمام تدفق المنتجات الأوروبية ،وبقيت كما هي مثل صناعة النسيج والخزف والألبسة (الزرابي) والشاشية ونقش النحاس والفضة والحرير والسلال، واستمرّت في شكلها التنظيمي القديم لكل حرفة أو صناعة وطنية نقابتها وأمينها، وأمام اشتداد القيود المفروضة على الجمعيات المهنية أدّى إلى كبح تطور هذه الصناعة أمام التنافس الأجنبي[4].

– التجارة: سيطرت فرنسا على التجارة الداخلية والخارجية ومن مظاهرها:

– إدماج فرنسا لتونس ضمن مجال جمركي محدد بعد 1890 نتج عنه إعفاء فرنسا تدريجيا من الرسوم الجمركية المفروضة على سلعها بمقابل إعفاء تونس من الرسوم على الحبوب والزيوت والمواشي.– تفوق التجارة الفرنسية على مختلف الدول والسماح للمستثمرين بتوسيع نشاطهم التجاري داخل فرنسا وبيعهم لسلعهم، أما تونس فقد ارتكزت تجارتها على تصدير زيت الزيتون والحبوب والخمور مع ظهور منتجات جديدة من المواد المعدنية

[1]. نفسه،ص 71-72.

[2] .السروجي، العلاقات الفرنسية التونسية،ص190.

[3] .نفسه،ص 190.

[4] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 57.

كالفسفاط، وفي المقابل سيطرة السلع الفرنسية على السوق التونسية واستيراد تونس المواد التجهيزية ومواد الوقود للتصنيع، إضافة إلى استيراد السلع الكمالية الفاخرة من الخارج[1].

-**المالية:** قامت فرنسا بإلغاء اللجنة المالية العالمية وضمان الدّين التونسي وفائدته للدول،وحاولت اتباع سياسة مالية جديدة لتسهيل النشاط الإقتصادي الفرنسي بالأيّالة وفق مايلي:

-**النظام الضريبي:** عملت فرنسا على التخفيف من الضرائب التي كانت مفروضة على الإنتاج الفلاحي وخاصة ضريبة المجبى حيث تمّ في 11 أوت 1884 إصدار قرار من الباي يقضي بإلغاء الرسوم على تصدير الشاشية التونسية، كما حمل بول كامبون الباي على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على منتوجات الأيّالة الخام والمصنعة لتشجيع الزراعة والصناعة وتسهيل تصدير منتوجات الأيّالة.مع الإبقاء على كل الضرائب المباشرة القديمة حتى تضمن تونس نفقاتها وتسدد ديونها بإمكانياتها الخاصة، مع تغيير طرق جمعها دون المساس بقيمتها [2]، ورغم ذلك فإنّ النظام الضريبي بعد الحماية استمر فضريبة المجبى بقيت على حالها وعرفت تهربا من طرف الأغنياء، والأمر كذلك بالنسبة لضريبتي العشر والقانون في عملية إحصاء أشجار الزيتون والنخيل من طرف لجنة تونسية عرفت تجاوزات في محاباة الأغنياء والتعسف في ابتزاز أموال السكان، كما كان الجباة من " قياد ومشايخ وخلايف " يتقاضون معاشهم من المكلفين بدفع الضرائب، ومع ذلك فقد حققت نجاحا في نمو الميزانية التونسية منذ إلغاء اللجنة المالية الدولية.

-الميزانية التونسية: عرفت الميزانية التونسية في ظل الحماية الفرنسية ارتفاعا من 17 مليون ريال في سنتي (1881- 1882)إلى 34 مليون ريال مابين سنتي(1885-1886)، وهذه الزيادة في الضرائب المباشرة والرسوم المفروضة على الفئات الكادحة خصص منها مايصل إلى عشرة مليون ريال لتسديد الديون.كما تم تحويل الدّين التونسي عن طريق التجمع المالي الذي أشرفت عليه المصارف والشركات الفرنسية، ولم تجن تونس من التمويل إلا القليل[3].

- **الإستثمار:** اعتبرت فرنسا تونس أرضا اقتصادية غير مستثمرة واتجهت الحكومة الفرنسية نحو القطاعات التي تدرّ أرباحا عالية، وتشجيع الإستثمارات عن طريق تشجيع الشركات الرأسمالية مثل شركة" بون – قالمة " للسكك الحديدية ، وتدخل الرأسمال الأجنبي في مجالات عديدة أبرزها الأشغال العامة والسكك الحديدية والموانئ، وشبكة جلب مياه الشرب واستخراج المعادن والتأمين والمصارف والنقل البرّي والمواصلات البحرية إلى نهاية سنة 1886 مما جعل اقتصاد السوق يعرف تطورا مقارنة بالإقتصاد التقليدي في تونس[4].

---

[1] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 58.

[2] . المحجوبي، المرجع السابق، ص 115.

[3] . نفسه ،ص94.

[4] . الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 72.

–المصاريف: تم تخصيص جزء من مداخيل الميزانية مابين سنتي (1885 -1886)، أي حوالي 10 مليون ريال لتسديد الديون، وجزء آخر لتجهيز الأيالة،واتباع سياسة تقشف في نفقات القصر وجراية الباي وحاشيته، وإلغاء الميزانية المخصصة لوزارة البحرية والخارجية والحربية،ورفع ميزانية الأشغال العمومية إلى 5 ملايين حلال سنة (1885-1886)، وكانت سياسة فرنسا في الجانب المالي تهدف إلى عدم الإضرار بالميزانية الفرنسية في بناء المستعمرة الجديدة والإعتماد على موارد السكان التونسيين[1].

–المواصلات : عرفت تونس تدعيما كبيرا في إطار السياسة الفرنسية في إنشاء خطوط السكك الحديدية، فحتى سنة 1880 لم يكن بتونس غير سكة حديدية واحدة لا يزيد طولها عن 159 كيلو متر بين تونس والحدود الجزائرية، في حين بلغ طول السكة الحديدية ما يزيد عن ألفي كيلومتر،إضافة إلى خطوط الشركات وتم ربط المناطق الساحلية بسكك حديدية،وكذا بين المناطق الداخلية بعد تطور النشاط الإستثماري مما ساهم في فك العزلة عن الكثير من المناطق وازدهار التجارة الداخلية[2].

ثالثا– السياسة الإجتماعية:

انعكست السياسة الإقتصادية على الجوانب الإجتماعية وفيما يلي أهم مميزات الأوضاع الإجتماعية بتونس في ظل الحماية والإجراءات الفرنسية التي مست هذا الجانب:

– السكان:

–**النمو الديمغرافي:** عرفت تونس نموا ديمغرافيا بطيئا أثناء فترة الحماية، حيث تذكر الإحصائيات أن عدد السكان قدر سنة 1881 بـ 1.500.000 ووصل سنة 1921 إلى 1.890.000نسمة أي بزيادة تقدر بـ 9%،وفي سنة 1931 بلغ حوالي 2.160.000 ، هذا التطور في الزيادة الطبيعية يرجع إلى ارتفاع نسبة الولادات والإنخفاض التدريجي للوفيات وتطور الرعاية الصحية بعد تراجع ونقص الأمراض التي كانت تهدد المجتمع التونسي كالتيفوس والكوليرا والطاعون وغيرها،وتناقص المجاعة [3].

–التوزيع: عرفت تونس نزوحا ريفيا من الريف إلى المدن، ومن الجنوب نحو الشمال نتيجة السياسة الإقتصادية الإستعمارية ، واتسعت الهجرة الداخلية مابين(1921- 1936)مما أدى إلى اختلال التوازن الجهوي والكثافة السكانية، وذلك راجع إلى تغير البنية الإقتصادية بتركز الإستعمار الزراعي في التل،وفقدان السكان في الريف لأراضيهم، مما ادى إلى اتجاههم نحو المدن الساحلية ،التي عرفت زيادة بنسبة 20% فظاهرة الهجرة من الأرياف نحو المدن وباتجاه الشمال كان بهدف البحث عن مناصب شغل، وكانت السلطات الإستعمارية تتعامل مع هذه الظاهرة بفرض رقابة على التنقلات حفاظا على اليد العاملة في الأراضي التي يستغلها المعمرون، وأحيانا تغضّ الطرف عن تراخيص التنقل من طرف السكان لأنّ الحاجة لليد العاملة بمناطق شمال تونس جعلها تتغاضى عن

---

[1] .المحجوبي، انتصاب الحماية، ص 120.

[2] .السروجي، العلاقات الفرنسية التونسية، ص191.

[3] .القصاب، المرجع السابق،ص 266.

التجاوزات رغم المنشور المعتمد سنة 1901[1]، وتسببت المعارك وتضرر الكثير من سكان الأرياف بعد فقدان أراضيهم في نزوح عدد كبير منهم نحو البلاد الطرابلسية مما أدى إلى اختلال في توزيع السكان وقلة الكثافة السكانية[2].

– تركيب السكان: شهد المجتمع تحولا عميقا في التركيبة الطبقية حيث ظهرت فئات اجتماعية عصرية في حين تراجعت الفئات التقليدية، ومن أبرز الفئات الإجتماعية:

–المعمرون: قامت السياسة الفرنسية في تونس على تشجيع الإستيطان الأوروبي فقد قدر عدد المستوطنين في تونس سنة 1884 بـ 19.000 نسمة، وفي سنة 1901 زاد عددهم حيث وصل إلى 111.000، شمل ثلاث جنسيات بشكل متفاوت على النحو التالي:

– **الإيطاليون:** قدموا إلى تونس قبل 1881 وشكلوا أكبر جالية في العشرين سنة الأولى من الحماية، حيث قدر عددهم سنة 1901 بـ 71600نسمة ، وفي سنة 1936 بلغوا 100.00 نسمة، وكانت الجالية الإيطالية تنقسم إلى قسمين مختلفين من حيث التفاوت في الثروة والنفوذ السياسي:القسم الأول: جمهور العَمَلة والفلاحين والبحارة القادمين من جزر صقلية وسردينيا وأغلبهم كان يعيش ظروفا صعبة،أما القسم الثاني: فهم الأرستقراطية الإقتصادية المتكونة من يهود قرنة LIVOURNE الذين استوطنوا بتونس قبل الحماية ونجحوا في جمع ثروات طائلة إبان الأزمات المالية التي مرّت بها تونس في عهد الصادق باي،فقد بلغ عدد الإيطاليين في تونس سنة 1931 حوالي 91000نسمة[3]، وأمام هذ التمركز الإيطالي بتونس أجبرتهم حكومة الحماية على العودة إلى بلادهم إيطاليا غداة الحرب العالمية الثانية نتيجة الصراع بين الدولتين في الحرب، وهو أدّى إلى تراجع عددهم إلى 50000 ألف نسمة [4].

– المالطيون : قدر عددهم سنة 1901 بحوالي 12.000 مالطي وتحصلوا على الجنسية الفرنسية إما طوعا أو كرها فأصبح جزء كبير منهم متجنس بالجنسية الفرنسية ومتمركزين بالمدن التونسية.

– الفرنسيون: من أكثر الجاليات استيطانا رغم أنّها قدر عددها سنة 1901 بحوالي 24000 فرنسي، أقل عددا من الإيطاليين إلا أنّ الهجرة المتزايدة أدّت إلى تفوق عددها ووصولها سنة 1936 إلى 136000مستوطن حيث أصبحوا يمثلون حوالي ثلث سكان تونس باعتبار الزواج المختلط، وشكلوا جمعيات صغيرة وتمتعوا بامتيازات كثيرة وتقلدوا وظائف إدارية[5].

---

[1] . الكراي، المرجع السابق، ص497.

[2] . القصاب، المرجع السابق،ص 274.

[3] . نور الدين الدقي، المغرب العربي والإستعمار الفرنسي،ص ص 74 –48.

[4] . وهذا رغم حصول بعض الإيطاليين على الجنسية الفرنسية، وما ينص عليه قانون الجنسية في عهدها الجديد من ضرورة المولد في البلاد ، للتفاصيل أنظر : درمونة، تونس بين الحماية والإحتلال، ص 63.

[5] .نفسه،ص64.

فنجد أنّ هذه الأقلية الأوروبية قد تحكمت في الإقتصاد التونسي والمقاعد النيابية التمثيلية والجمعيات المهنية،وأصبحت تمثل أعلى فئة في الهرم الإجتماعي.

- **الأهالي** :شهد المجتمع التونسي تحولات عميقة شملت المراتب الإجتماعية ونسق الحراك البنائي حيث ظهرت **الفئة البرجوازية المتوسطة والصغيرة** والمتشكلة من التجار ورجال أعمال ومقاولين ووسطاء، وتراجعت الفئة الوسطى، وازدياد الطبقة العاملة في الزراعة والصناعة بعد تضرر القبائل وتضييق الخناق عليها نتيجة انتزاع أراضيها ومواشيها ومنحها للمعمرين ممّا أدّى إلى تحول عدد من أفرادها إلى أجراء عند المعمرين أومستقرّين بالمدن بعد هجرتهم نحوها، ونتيجة للتصنيع حدث تطور اجتماعي وتشكلت اليد العاملة التونسية في شكل تنظيم عمالي جديد في إطار نقاباتها الحرفية للدفاع عن حقوقها بعد الإعتراف بها من طرف سلطة الحماية في المستقبل، وتعاظم دورها في الحركة الوطنية التونسية[1].

-العمران: اتبعت فرنسا في تونس سياسة استعمارية عقارية وفق القانون العقاري 01 جويلية 1881 بهدف توفير أسباب الأمن للمعمر وحصوله على عقارات، توسيع عقود الملكية من الأحباس وتسجيلها، وتم تشكيل محكمة عقارية مختلطة تونسية فرنسية[2].

أما طبيعة العمران والسكن فقد عرف تغيرا في مظهره نتيجة لاتساع نطاق أحياء الأكواخ التي تمّ بناؤها من طرف النازحين الريفيين إلى جانب الأحياء القديمة والتي كان يسكنها العمال التونسيون في مقابل الأحياء الأوروبية بالأحياء العتيقة والتي سكنها المعمرون خاصة في المدن الكبرى مثل تونس العاصمة سوسة وبنزرت وغيرها،خاصة وأنّ الهجرة والنزوح من الأرياف قد أثر على النمو الحضري وشكله، ونتيجة لاستحواذ المعمرين على نسبة 20 % من الأراضي الزراعية وفقدان سكان الأرياف لممتلكاتهم أدّى ذلك إلى هجرتهم نحو المدن[3]، كما أدّى هذا التحول في حدوث تباين إجتماعي أفرز مشاكل اجتماعية كالفقر والأمية واستغلال الأقليات الأوروبية المستوطنة للسكان، وأثّر على توجهات النخبة السياسية التي حاولت الدفاع عن هذا التناقض الإجتماعي وإعادة الإعتبار للفئات المحلية واستعادة حقوقها ضمن وطنها.

رابعا– السياسة الثقافية:

تركزت جهود الحماية الفرنسية على تحقيق أهدافها في الجانب التعليمي حيث لجأت فرنسا إلى إنشاء إدارة للتعليم العمومي في 06 ماي 1883 برئاسة لويس ماشويل[4]، والتي اهتمت بإنشاء مدارس عربية فرنسية يقوم

---

[1] . السروجي، العلاقات الفرنسية التونسية، ص 191.

[2] . المحجوبي، انتصاب الحماية، ص130.

[3] . حافظ ستهم، الانفجار السكاني ومشكل النزوح من الارياف إلى المدن في الجمهورية التونسية، مجلة حوليات الجامعة التونسية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 16، 1978، تونس،ص 173.

[4] .سمي مديرا، حيث تعادل خطة مدير وزير في نظام الحماية وجذب نائبي المستشار إلى نظره، وبقي ارتباط نظارة الجامع بالوزير الأكبر وتحت إشراف مدير العلوم عليه، وأصبح نائبي المستشار يديران نظام الجامع بما يمليه مدير العلوم للتفاصيل أنظر:محمد الطاهر بن عاشور، أليس الصبح بقريب التعليم العربي الإسلامي،دراسة تاريخية وآراء إصلاحية، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط1، تونس،2006،ص 103.

فيها معلمون عرب بتدريس الفرنسية للسكان العرب، ومدارس فرنسية أخرى حيث يتواجد الأوروبيون، وقد بلغ عدد المدارس الفرنسية سنة 1884 أربعة وعشرين مدرسة ومعهدا، واثنان وعشرين منها يشرف عليه رجال الدين المسيحيون، أمّا الأربع الباقية فهي المعهد الصادقي وثلاث مدارس إسرائيلية عهد فيها التدريس إلى معلمين وأساتذة علمانيين "[1]، وتطور عدد الدارسين التونسيين للفرنسية من 150سنة 1883 إلى 474 سنة1885[2]، وبلغ عدد التلاميذ المرّسمين بالمدارس الفرنسية في سنة 1889 حوالي 1765 تونسيا مقابل 7307 تلميذ أوروبي، وهذا ما يشير إليه قول مدير التعليم العمومي بتونس في عهد الحماية أنّه لا يوجد اليوم أي حيّ يضمّ مجموعة صغيرة من الأوروبيين لم تفتح فيه على الأقل مدرسة فرنسية في حين بقيت كثير من المراكز التي يسكنها الأهالي محرومة من ذلك، وارتفعت ميزانية التعليم من سنة 1885 إلى سنة 1890 من 120.000 فرنك إلى 250.000 فرنك، وسعت فرنسا إلى تدعيم تعليم اللغة الفرنسية بهدف تكوين مساعدين من الأهالي يقدمون الولاء التام لها، وفرنسة الجاليات الأوروبية بالبلاد التونسية كي تصبح تحت النفوذ الفرنسي، ومن أجل ترقية التونسيين الراغبين في الإلتحاق بسلك الوظيفة العمومية حتى تمكنهم من المشاركة في مناظرة الدخول لدار المعلمين والحصول على وظيفة في الإدارة التونسية [3].

كما قامت فرنسا بمراقبة التعليم في المؤسسات الدينية مثل جامع الزيتونة وإدخال إصلاحات جذرية على التعليم التقليدي الزيتوني بتحديث الأفكار والمناهج، ومراقبة سير الدروس ونشاط الطلبة، والإعانة على تأسيس الجمعية الخلدونية في شهر ديسمبر 1896الموافق لـ:18 رجب 1314هـ في حفل عظيم حضره الوزير الأكبر والمقيم العام وأعضاء المجلس العلمي الشرعي[4]، وقد اهتمت الجمعية بالتعليم العصري مثل التاريخ والجغرافيا والهندسة والحساب[5].

وتدخلت السلطات الإستعمارية في تسمية مشائخ الطرق الصوفية والزوايا التي كانت منتشرة في تونس كالطريقة الرحمانية والقادرية والتيجانية والشابية والمدينية لتتمكن من منع تولّي المناوئين لها مناصب ووظائف حساسة، ومراقبة تنقلاتهم وفق منشور 09 جانفي 1913 الذي ينص على إتمام الإجراءات القانونية من الدوائر المقيمين فيها قبل التنقل[6]، واحتواء بعض مشائخهم عن طريق منح التسهيلات والإعفاءات وتوظيفهم في إقرار

---

[1]. Louis Machuel, L'Enseignement public en Tunisie depuis le protectorat ,Tunis ,1900, p7.

[2] . المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية،ص ص 145-146.

[3] . القصاب، المرجع السابق،ص 297.

[4] .إضافة إلى حضور وزير القلم ومدير المعارف والكاتب العام للحكومة التونسية، وجمع غفير من العلماء والموظفين، وألقى فيه السالم بوحاجب درسا بين فيه أهمية العلوم التي أسست الجمعية من أجل نشرها،أنظر: الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، ص91.

[5]. مختار العياشي، الزيتونة والزيتونيون في تاريخ تونس المعاصر 1883- 1958، مركز النشر الجامعي،تونس، 2003، ص 44.

[6] . العجيلي التليلي، الطرق الصوفية والإستعمار الفرنسي، ص 88 ومابعدها.

الأمن، وتفقير السكان عن طريق مصادرة أملاكهم وأحباسهم مثل ماحدث للزاوية التجانية بتوزر والقادرية بالجريد[1].

وفيما يخص الأوقاف حاولت فرنسا عن طريق سياستها الإستعمارية تحطيم القيود والتشريعات الإسلامية للأملاك والحبوس، واستصدرت مجموعة من المراسيم والتشريعات قصد إلحاقها ضمن المشروع الإستعماري ففي 1885 انتزعت أمرا من الباي يقضي بتعيين لويس ماشويل رئيس إدارة العلوم والمعارف ناظرا على جمعية الأوقاف[2]، وكذا المرسوم الصادر في 1898 الذي يقضي بوضع أملاك الحبس تحت تصرف إدارة الفلاحة، ووضع 2000 هكتار سنويا من الأراضي الفلاحية على ذمة الإستعمار[3]، وكانت سلطة الحماية تريد الحصول على ملكيات الأراضي من خلال التشريعات والقوانين وانتزاعها من الأهالي ومنحها للمستوطنين أو الإستفادة منها في إطار التوسع الإقتصادي والترابي .

بهذه السياسة الإستعمارية التي شملت مختلف المجالات وبتركيبتها المعقدة،أمكن لفرنسا السيطرة على تونس بأقل التكاليف محاولة الجمع بين الإدارة التونسية وإدارتها المستحدثة،في إطار تجربة تحت نظام الحماية تسعى من خلاله إلى تنظيم يسمح بالتوغل والنفوذ داخل الأيالة دون تورط كبير وتحمّل لأعباء ونفقات العملية التوسعية.

[1] .نفسه،ص107.

[2] .إضافة إلى تعيين هيئات فرنسية تشرف بشكل مباشر على الأوقاف مثل المجلس الأعلى للأوقاف الذي تكون سنة 1908، للتفاصيل أنظر:الشيباني بنبلغيث، جمعية الأوقاف والإستعمار الفرنسي في تونس 1914- 1943، مطبعة دار النهى، صفاقس، ط1، 2005، ص17.

[3] .إضافة إلى أوامر أخرى منها ماصدر في 18 أكتوبر 1902 القاضي باستبدال الوقف العام أو الخاص سواء عينا أو بإعطاء عقار بدلا منه بقيمة تعادله، للتفاصيل أنظر: درمونة، تونس بين الحماية والإحتلال،ص 73.